14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Gmail.com

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

الخميس 13 يناير 2011 م - الموافق 8 صفر 1432 هـ - العدد 15052 - السنة الثانية والأربعون - رقم الإيداع 2

ميزان الكلام

الصداقة زهب ولكنها لا تذبل

الوهابية .. الماكنة الأصلية لصناعة الإرهاب

لقد أصبحت تفجعنا .. بين الحين والحين - أخبار أعمال الإرهاب، وما يخلفه من قتل وتدمير للحرث وللنسل .. وتخريب وتعطيل لمعالم الحياة ومصالح الخلق.

وتكون المرارة أشد، والحزن أبلغ، عندما يبرر القتلة والمجرمون أعمالهم هذه بأنها انتصار للإسلام ، وانتقام من أعدائه ، وهكذا يتمادى بهم السيل ، ويبلغ بهم الزبى .. ليجعلوا هذا الانتصار المزعوم يمتد ليضع على مقاصل الإعدام للإرهاب رقاباً من المؤمنين المسلمين، عصمتها ذمة التوحيد وحقنها الإسلام قبل ذمة الأعراف والمواثيق التي تحكم بني الإنسان !!.

وأرى الناس اليوم حقا ، قد صالوا وجالوا ، وذهبوا مذاهب شتى في البحث عن أسباب الإرهاب ، وبواعثه الأكيدة ! .. منهم من دنا من الحقيقة .. ومنهم من نأى به التطرف عن بلوغ الصواب.. ومنهم من وضع على عينيه عصابة .. وفي أذنيه المغاليق .. وسلك سبل الهروب من الحقيقة والنفاق السياسي فلا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء .. سعياً في الحفاظ على مصالح خاصة .. وخوفاً على ضياع الوجاهة المستمدة من جموع المغفلين الذين يصبح الحرص في مداراتهم والدفع بهم نحو العمى والجهل بعيداً عن التفكير والتنوير من أسباب هيمنة المشايخ ونفوذهم وما تدره عليهم تلك الوجاهة من رزق ومتاع في أسوأ متاجرة بالدين والعقل والعلم والضمير!!.

الشيخ / أنيس الحبيشي

وأزعم أن المتأمل بإنصاف في تفسير منابع الإرهاب ، وتحديد أسبابه مهما شرق به التفكير أو غرب ، فلن يستقر إلا في ثقافة التربية والتوجيه الوهابية والتي تبنتها وتتبناها مدارس ظلامية كرست نهجها في حقب كئيبة .. ولا تزال تلعب دوراً لا يستهان به في إفراز العداوة بين الأديان والأجناس والثقافات ! مدارس تستنفر المسلم ضد الآخرين من الأديان الأخرى على مدار الساعة وتعلن الحرب المقدسة على العالم كله ليسود منطقها السخيف في حلم يزعم إمكانية إلغاء الآخرين وإعدام وجودهم .. ولم يعتبروا باستمرار هذه الأديان والثقافات حتى بعد مبعث سيد المرسلين - محمد - (صلى الله عليه وسلم) .. فهي تحرم مصافحة الذمي والابتسامة في وجهه وتدعو إلى مضايقته في الطريق التي هي حق عام تمهيداً لزرع القناعة بالتصفية الجسدية لهم زاعمين نصوصاً بذلك إلى الله ورسوله زوراً وبهتاناً !!

ثم امتد الأمر إلى داخل الإسلام نفسه فتحول خلاف الآراء إلى خصومة مقدسة وافتى رموز هذه المدرسة المظلمة النتنة فتاوى مشهورة وممهورة بتواقيع كبار رموزها بهجر المخالفين وعدم حل الحديث والابتسامة معهم وتحريم تهنئتهم في أفراحهم أو تعزيتهم في أحزانهم .. وهم أبناء الإسلام الواحد (!!) .. وهي أفكار وفتاوى ليست إلا توطئة لإهدار الدماء واستدعاء في إعلان مدفوع (!) للإرهاب من كل منابته ليهب ملبياً نداء القوم في الجهاد لإعلاء ما يزعمونه كلمة الله ورسوله وماهي إلا كلمة شيوخ الفتنة ورموز العفن وعفاريت الظلام !! .

وفي الفترة الاخيرة تم إنشاء قنوات سلفية وهابية متطرفة تهدف إلى إذكاء نار الطائفية في المجتمعات التي تتكون من الشيعة بهدف تغذية الارهاب الوهابي المذهبي وإغضاء الطرف عن جرائم الارهاب الحقيقية وإشغال الرأي العام بعدو شيعي وهمي وهو آخر ما ابتكرته القريحة السلفية مؤخراً .. وقبل يومين ظهر داعية وهابي على قناة ((وصال)) المتطرفة يشتم الداعية العلامة حسن فرحان المالكي واصفاً إياه بأنه من أهل الجهل وأن أحداً لا يعرفه بالعلم وأن عصا التأديب ((هكذا)) يجب أن تطاله حتى يقطع شره عن الناس (!!) ، هذا هو الخطاب الموطئ للارهاب والاعتداء على المفكرين والكتاب والصحفيين المخالفين للوهابية والارهاب وللأسف هذه القنوات هي ضمن باقة هدامة من مجموعة قنوات تثير النعرات الطائفية والمذهبية وتشجع الارهاب يقوم بعض تجار الاشتراك بتوصيلها للبيوت وسط نوم عميق يغط به مكتب الثقافة بعدن !!! الذي يعد المسؤول الأول عن منح التراخيص لأصحاب الشبكات ومراقبة القنوات المقدمة للمشتركين ! .

وأزعم كذلك، أن كل القتلة في جرائم الإرهاب .. في اليمن والعراق والسعودية ومصر والجزائر وباكستان وأفغانستان والأردن وغيرها من بلاد الأرض .. هم في نفس طابور القوم الذين انتظموا في مدارس استندت إلى مناهج تؤسس للتعبئة الخاطئة ضد الإنسانية بل وضد المجتمع المسلم ببناه الفوقية والتحتية ! واصفة إياه بالجاهلية الحديثة تارة ، وبالخارج عن شرع الله تارة أخرى الأمر الذي يسحب عليه بالضرورة حكم الملاحقة بالسيف !! .. وذلك واضح جلي في سائر كتبهم ومسموعاتهم ودعواتهم التي تصف الأجانب من الأديان الأخرى - بالمنصرين حتى ولو كانوا ممن يعنون بخدمة الإنسان ولا علاقة لهم بالتنصير ! ضاربين عرض الحائط بأحكام المستأمنين في الإسلام ومن يعملون بإذن الحاكم وأضحت ثقافة العنف موجودة بقوة، وتنتج كل يوم طوابير جديدة تؤمن بإهدار دماء المستأمنين بدوافع هذه التربية الوهابية المغلوطة !.

واليوم .. هكذا تطور الأمر ليصل حد إجازة دماء أبناء الدين الواحد بحجج مختلفة منها موالاة السلطان الفاجر بزعمهم ومنها الانخراط في الجيش والأمن .. مع ان وجود الحاكم وأمنه وجيشه ضروري - عقلاً وشرعاً وضرورة - وما ذلك إلا ليؤكد مراراً على فساد هذه الدعوة النتنة .. وتتصاعد رائحتها الخبيثة لتكدر صفو عيش الحياة السعيدة في معمورة الإسلام ومعمورة الإنسان !!.

لقد أظهرت كل تفجيرات الإرهاب .. وتظهر تفجيرات العراق يومياً بطلان منهج هؤلاء الغلمان ! فكم من ضحايا المسلمين لا أقول يسقطون ولكن تستهدفهم رماح الإرهاب بحجج واهية فالتربية على كراهية الحكام ووجوب الخروج عليهم بالسيف وكذا التربية على وجوب تكسير آلات المعازف وتفسيق الفن بل وتكفيره عند كثير منهم وكذا التربية على تكفير الشيعة ولعنهم هي التي دفعت إلى استهداف المعسكرات وألوية الأمن كما في العراق وكذا استهداف أسواق الشيعة ومجالس العزاء والأعراس وتجمعاتهم واحتفالاتهم !!

ويعلم الله ما يخبئ المستقبل من أهوال جديدة تتنامى على طريقة متوالية عددية تأتي كل يوم من الإرهاب وضحاياه بجديد الصنع والإنتاج !!

ان ثقافة الإرهاب هي ثقافة منقطعة الصلة بتحقيق العدالة والكرامة وليس أدل على ذلك من أن عصرنا الحاضر أفضل بكثير من عصور الإسلام الغابرة حينما كانت كرامة الإنسان المسلم وغير المسلم في عهود بني أمية والعباس ومن بعدهما في حدودها الدنيا آنذاك ، وكانت الأرواح تزهق بعد تأمينها بعهد الله وميثاقه وبأمر شفهي من قائد القوم (!) ، أما اليوم فإن الحكام - على ما فيهم وما عليهم من مؤاخذات - مقيدون بالدساتير والقوانين والمواثيق الدولية ولايتمتعون بسفك الدماء وإتلاف الحرث والنسل بنفس علانية العهود الغابرة !!

وأخيراً لا يشك عاقل في براءة الإسلام - عقيدة وثقافة وسلوكاً - من هذه النزعات الخاطئة ، وإفرازاتها المدمرة التي وضعته وابناءه موضعاً صعباً بين الأمم ، وعرضتهم للمراقبة والحصار والملاحقات ! فماذا استفاد المسلمون من النصر الموهوم الذي يزعمه إرهاب القاعدة ؟!!

الحوار .. بين الاستحقاقات الدستورية والمصالح الذاتية

علي حسن الشاطر

ليس جديداً إذا قلنا إن الحوار سمة حضارية, فتلك حقيقة لا تقبل التشكيك, لكن إذا ما أصبح مفهوم الحوار لدى بعض الأحزاب والقوى السياسية في اليمن وسيلة من وسائل افتعال الأزمات وتعطيل الحياة السياسية العامة وإلغاء دور المؤسسات الدستورية، فإن هذا الفهم يضر بالوطن ويسهم في اختلال الأوضاع وهو ما لا يجب أن يكون مهما كانت المبررات والتأويلات؛ لأن هناك قضايا تتجاوز الحزب الحاكم وأحزاب المشترك وتتجاوز الحوار والمتحاورين لكونها «فروضاً» واجبة مرتبطة بالشعب والوطن أولاً وأخيراً، وتستوجب التنفيذ في حينها, فلا فضاء يتسع للجدل حولها ولا متسع من الوقت يسمح بتأجيلها أو إخضاعها للأخذ والرد، ولم يعد لأحد حق امتلاك إصدار فتوى في ذلك أو التفاوض وإثارة الجدل حولها.

ومما لا شك فيه أن الحوار الوطني أصبح اليوم أحد أهم وأبرز الخيارات الوطنية الممكنة، وقد يكون الخيار الوحيد المتاح أمام اليمنيين لمعالجة مشاكل بلدهم من خلال رؤية جمعية أكثر واقعية ومصداقية وشمولية في تحليل إشكالات الواقع وأزماته وتشخيص مصادرها وأسبابها الرئيسة وآثارها وتداعياتها، وبالتالي تحديد المعالجات الناجمة وآلياتها ووسائلها وقواها والإطار الزمني اللازم لتحقيقها على أرض الواقع، إلا أن الحوار لا يشترط تجميد حركة الواقع وأجندته السياسية الوطنية وإلغاء عمل المؤسسات الدستورية، ومصادرة إرادة الشعب وواجباته واستحقاقاته وحريته وخياراته، وهناك عدد من القضايا والواجبات الحيوية بشكل استثنائي تفرضها علينا حقائق الحياة لا تقبل التأجيل، ولا يمكن ربطها بعملية الحوار وتعليقها إلى أجل غير معلوم، باعتبارها استحقاقات دستورية ووطنية ملحة يتوقف عليها واقع ومستقبل العملية الديمقراطية وهوية النظام السياسي وشرعيته الجماهيرية والدستورية ومن أبرز هذه القضايا:

-الانتخابات التشريعية وتطوير نظام الانتخابات وآلياته الدستورية.

-تطوير وتحديث النظام السياسي والإداري وسلطاته المختلفة.

-تعزيز سلطات الدولة وعدم إضعافها.

- تصحيح العلاقات غير السوية بين السلطة والمعارضة وتجاوز اختلالاتها وسلبياتها المزمنة.

مجمل هذه القضايا الآنية والحيوية تمثل أبرز التحديات التي تواجهها البلد خلال الأيام والأشهر القادمة وهي غير قابلة للتأجيل أو التسويف أو ربطها بعملية الحوار، بل ينبغي لها أن تعالج في إطار المؤسسات الدستورية برؤية وآلية وطنية جامعة وخلاّقة، وإخراجها من دائرة المساومة السياسية إذا ما أردنا للحوار النجاح في تحقيق أهدافه ووقف حالة التدهور والمعاناة المتنامية للشعب.

الانتخابات النيابية كاستحقاق دستوري مرهونة بإطار زمني محدد لا يقبل المزيد من التأجيل؛ فأي محاولة أخرى من هذا القبيل يمثل إجراء غير مشروع في مصادرة إرادة وحقوق الشعب وخياراته الانتخابية الحرة، لأن أي خروقات دستورية غير مبررة تتناقض مع جوهر الديمقراطية ومبادئها وثقافتها ومحددات العمل السياسي الحزبي، ويتنطوي على مخاطر كبيرة لا يمكن بأي حال من الأحوال احتواء آثارها وتداعياتها السلبية على مستقبل الديمقراطية والعملية السياسية برمتها، ويتسبب بالضرورة في تقويض وتدمير ما حققته خلال العقدين المنصرمين من تطورات ونجاحات نوعية في مضامينها الفكرية وآلياتها ومؤسساتها التشريعية وقواها الاجتماعية.

فالانتخابات كاستحقاق وطني ودستوري لا يمكن ربطها في مثل هذه الظروف بمسارات حوار سياسي وطني استغرقت عملية الوصول إليه حوالي عامين، ولم يبدأ بعد، ولم تستكمل مجمل الشروط والعوامل اللازمة لنجاحه، ولم يتفق أطرافه على قضاياه وأهدافه المرحلية والإستراتيجية وإطاره الزمني وآلياته العملية.. ومثل هذا الحق الدستوري «الانتخابات» يخص الشعب اليمني وحده، ولا يخضع لفتاوى وإرادة ومصالح بعض الأحزاب؛ لأن الانتخابات هي للشعب وليست للأحزاب، ولا يمكن لها أن تكون تحت أي ظرف من الظروف مادة للمساومات والمناورات والتوافقات السياسية الحزبية خارج إطار الدستور والإرادة الشعبية.

لقد سعت بعض أحزاب المعارضة ومنذ وقت مبكر إلى إفشال العملية الانتخابية، ودفعت بتأجيلها لمدة عامين، واليوم تحاول إعادة استنساخ نفس السيناريو بوسائل أخرى تستهدف تعطيل عمل المؤسسات الدستورية المنوط بها مهمة الإعداد والتحضير للانتخابات وإنجازها في وقتها المحدد، وتجسد ذلك من خلال موقف هذه الأحزاب في مجلس النواب ورفضها مناقشة التعديلات الضرورية اللازمة لتطوير قانون الانتخابات، في سياق توجه عملي مدروس لإفشال العملية الانتخابية برمتها، كجزء من مشروع يحاول أصحابه فرضه على واقع الحياة الوطنية بإدخال البلد في حالة من الفوضى والفراغ الدستوري وإعادة إنتاج الجديد والمزيد من الأزمات غير المبررة.

ويأتي مثل هذا التوجه في الوقت الذي تدرك فيه أحزاب اللقاء المشترك أكثر من غيرها أهمية تحديث وتطوير قانون الانتخابات، ليواكب احتياجات العملية الديمقراطية المعاصرة والمستقبلية ويستوعب التطور النوعي في معطيات الواقع الوطني وبنيته الثقافية والسياسية، وتجاوز مختلف السلبيات وأوجه القصور التي اعترت الدورات الانتخابية السابقة وتضمنتها ملاحظات ومقترحات هذه الأحزاب والمراقبين الدوليين والمنظمات والمؤسسات الدولية المهتمة بالشأن الديمقراطي في البلدان النامية، ومجمل هذه الملاحظات تم استخلاصها على شكل أجندة عملية لتحديث وتطوير القانون، وهي قابلة للنقاشات والإضافات والتعديلات قبل إقرارها من قبل السلطة التشريعية المنتخبة.

لقد تنصلت هذه الأحزاب عن التزاماتها وواجباتها الوطنية، وكعادتها لجأت إلى المماهاة غير المشروعة بين الانتخابات كاستحقاق دستوري آني، والحوار الوطني كماهية سياسية اجتماعية طويلة المدى، وعمدت إلى إعادة خلط الأوراق بهدف تجاوز الأولويات الوطنية، وإذابة الحواجز الفاصلة بين مصالح الحزب ومشاريعه واشكالاته وأزماته الداخلية، وبين مصالح الوطن ومشاريعه وأزماته وبين واجبات الفرد إزاء نفسه وحزبه وواجباته نحو وطنه وشعبه.

صحيفة الرياض

(13 يناير).. اليوم المشؤوم

علي محمد راجح

تحل علينا الذكرى الخامسة والعشرين لأحداث 13 يناير 1986م المشؤومة التي تنكأ الجراح وتعيد للذاكرة مآسي الأحداث الدموية التي سجل فيها الرفاق أكبر وأبشع جريمة قتل وإبادة تلطخت فيها أيادي القتلة بدماء الأبرياء رجالاً وأطفالاً ونساء حيث كان هذا اليوم المشؤوم من أخطر دورات الصراعات الدموية التي كان يعتمد عليها الرفاق للحفاظ على كراسي السلطة ومصالحهم الخاصة كل خمس سنوات على أقل تقدير إبان الحكم الشمولي للجزء الجنوبي من الوطن.

إن أحداث 13يناير 1986م كانت الكارثة والفاجعة الكبرى حيث امتزج فيها الصراع السياسي بالمناطقي واتسعت دائرة الصراع واختلطت الأوراق وأصبحت التصفيات الجسدية على الهوية في الطرقات وتم مداهمة المساكن للاعتقالات استعداداً للقتل الجماعي وشحن الجثث بالحاويات لدفنها وإخفائها.

ظهرت آنذاك مجاميع غير مألوفة متعطشة للدماء كأنها عصابات متخصصة في التصفية الجسدية والإبادة الجماعية استهدفت النخبة المتميزة خصوصاً المثقفين المدنيين الأبرياء ورجال العلم والسياسة والفكر وعلى وجه الخصوص تلك النخبة المثقفة من فصائل العمل الوطني الديمقراطي - اتحاد الشعب الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية - التي دخلت مع الجهة القومية (التنظيم السياسي الحاكم) في اتفاقية وحدة العمل السياسي والحزبي على طريق تأسيس وبناء الحزب الطليعي (الحزب الاشتراكي) الذين لا علاقة لهم بالقوة والعنف ولا لغة السلاح وكانت الجرائم المرتكبة كبيرة بحجم الضحايا الأبرياء الذين تجاوز عددهم العشرة آلاف قتيل وعشرات الآلاف من الجرحى وخلفت الكثير من الأرامل واليتامى ولا تزال آثارها شاهدة حتى اليوم على ما اقترفته أيادي الغدر والخيانة بحق الوطن والشعب وهي من الجرائم التي لا تسقط بالتقادم.

وفي ظل الوحدة اليمنية المباركة المشروع النهضوي الحضاري الحديث تحققت الكثير من النجاحات والإنجازات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية الاجتماعية ودارت عجلة التغيير والتطوير التي فتحت الفضاءات الواسعة للتعددية الحزبية والسياسية والتحولات الديمقراطية ولملمة الجروح وساد الأمن والاستقرار في ربوع الوطن اليمني الكبير وعادت كافة القوى الوطنية الخيرة المهاجرة بمختلف اتجاهاتها وانتماءاتها السياسية إلى المرافئ الدافئة للمشاركة في العملية السياسية والبناء التنموي الشامل.. ومن بعد سبات طويل برزت الأصوات النشاز تنعق للخراب وتسعى للقتل والدمار بإثارة الفتن والصراعات الدموية بحنين لماض أليم اعتادت العيش عليه ولكن هيهات هيهات ونقول لهم ليس في كل مرة تسلم الجرة ولن يسمح لأي كائن أن يتطاول على ثوابت الوطن ومصالحه العليا أو المساس بأمنه واستقراره حيث ستتحطم كل المحاولات البائسة على صخرة الأجهزة الأمنية وقواتنا المسلحة البطلة بقيادة ابن اليمن البار قائد مسيرة الوحدة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

الأمر الذي يستوجب حشد الهمم للاصطفاف الوطني لما فيه المصلحة العليا للوطن بفتح صفحة جديدة بيضاء ترسم عليها خارطة طريق وطنية للبناء والتنمية الشاملة تصفي النفوس من الضغائن والأحقاد وتكرس ثقافة الحب والإخاء والعيش المشترك على أساس من الوفاق والاتفاق تحت ظل شجرة الحرية الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية (ثوابتنا الوطنية) هذه أماني وتطلعات الغالبية العظمى من أبناء الشعب نحو الوطن المعطاء يمن العزة والكرامة والقوة.

محافظ الضالع يتهم (الإصلاح) بدعم الحراك التخريبي وإعاقة مشاريع خدمية

الضالع/ المؤتمرنت:

أتهم محافظ محافظة الضالع علي قاسم طالب التجمع اليمني للإصلاح بدعم عمليات ما يعرف بالحراك الجنوبي التخريبية وإعاقة مشاريع التنمية بالمحافظة.

وجاء اتهام المحافظ طالب للإصلاح بدعم ورعاية أعمال التخريب، إثر قيام عناصر مسلحة تابعة لما يسمى بالحراك أمس الأربعاء باعتراض طريقه حينما كان متجهاً إلى مركز مديرية الحصين لافتتاح مشاريع خدمية كان المحافظ طالب وضع لها حجر الأساس العام الماضي.

علي قاسم طالب

وأطلق مسلح الرصاص جوار سيارة المحافظ إثناء مروره بمنطقة جهده (حبيل جلب)، وعندما توقف المحافظ للاستفسار عن سبب إطلاق الرصاص، قال مسلح: إنهم (يرفضون افتتاح المشاريع التنموية كون من قام بتنفيذها هم محتلين)، غير أن مجموعة أخرى من الحراك اتهمت معترض طريق المحافظ بسرقة الحراك منهم، في حين تدخل عدد من مشايخ وأعيان المنطقة، مستنكرين اعتراض طريق المحافظ ومحاولات إعاقة تنفيذ مشاريع التنمية.

وأوضح المحافظ طالب أنه افتتح بعد ذلك مشروع مياه الشرب بمنطقة حبيل الجلب والجهدعة والقرين والذي يخدم 2500 نسمة بكلفة 55 مليون ريال بتمويل من الهيئة العامة لمياه الريف. وأشار إلى وضع حجر الأساس لمشروع مدرسة صلاح الدين بحبيل الزريبة الأساسية بكلفة 57 مليون ريال.

وقال محافظ الضالع: إنها ليست المرة الأولى التي يعترضه مسلحون من الحراك لإثنائه عن افتتاح أو وضع حجر الأساس لمشاريع تنموية خدمية في عدد من مناطق المحافظة، منوهاً إلى وقوف أعضاء الإصلاح في المجالس المحلية وراء تعثر عدد من المشاريع الخدمية، متهما كذلك الإصلاح برعاية ودعم مثل هذه الأعمال التخريبية التي تلحق الضرر بالأهالي من أبناء الضالع قبل غيرهم.

شاب يقتل أخته في المنصورة

عدن / ياسمين أحمد علي:

جريمة بشعة ارتكبها شاب يدعى (م،ع،م) يبلغ من العمر 24 عاماً قام بقتل أخته وتدعى (م، ع،ح) قام بطعنها عدة طعنات .

ذكر ذلك مصدر أمني في شرطة المنصورة لـ (14أكتوبر) وقال: قبل يومين وفي تمام الساعة السابعة صباحاً حضر المدعو (م،ع،م) إلى قسم شرطة المنصورة والدماء على ملابسه وتقطر من يديه وأبلغ ضابط النوبة بأنه قام بقتل أخته وغسل عاره .

وعلى الفور تم التحفظ عليه والنزول إلى سكن المجني عليها ويقع في عمارة حديثة للتأكد من الواقعة وتأمين مسرح الجريمة وكنا برفقة مدير قسم الشرطة العقيد قاسم مقبل وهناك لاحظنا الدماء أمام مدخل الشقة وبكل أرجاء الشقة واتجهنا إلى غرفة الألعاب فوجدنا القتيلة مرمية على الأرض وترتدي بنطلوناً أسود وفانيلة سوداء مكشوفة الرأس والدماء تحيط برقبتها - ولاحظنا وجود طعنتين تحت الثدي الأيمن وقطع كبير في اليد ظهر معه عظم اليد وكانت طريقة القتل وحشية.

وفي ضوء ذلك تم استدعاء المختبر الجنائي وتم التواصل بين مدير القسم ومدير الأمن عبدالله عبده قيران الذي أعطى توجيهاته باستكمال الإجراءات وتم الجلوس مع المدعو (م ، ع ، ح) الذي اعترف بما فعله وكذا نيته بقتل أخته الكبرى .. إلا أنه تفاجأ بزوجها الذي أصيب بإصابات جسيمة في يده وأحيلت القضية إلى النيابة العامة بمحافظة عدن لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.